

## مجازفة الشهادة: قراءة في وثيقة «نختار الحياة»

طارق متري

### خيارات الوثيقة

ما سُمِّي «عصر النهضة» حين اعتنقت قضايا مجتمعاتها، ما سمح للمسيحيين بأن يلعبوا أدواراً في أوطانهم تتعدى بكثير حجمهم العددي. فتلك الخيارات ليست متاحة الآن كما كانت في الماضي، ولا سيّما أننا نعيش في عصر الخيبة، فيما عاش آباؤنا مطلع القرن الماضي عصراً حبل بوعود كثيرة. مع ذلك، وأياً كان من قساوة الأيام التي تمتحننا، لا خيارات جدية أخرى أمامنا غير خيار يجدد خيار عصر النهضة، يستعبر الإخفاقات، ويناقش الوضع العربي الحالي في ظل ما شهده من تحولات مذهلة، من غير أن ينظر الى حالتنا الحاضرة، بأوجاعها وخيباتها، وكأنها آخر المطاف. وأحسب أنه خيار الوثيقة، علماً بأن هذه الخيارات تبقى، بإزاء الاحتمالات كافة، خيراً من الأوهام التي يصنعها البعض ويكاد يؤمن بها من فرط إعادة اختراعها.

### مسالك المسيحيين

ولا يختلف إثنان أن المسيحيين أمثحنوا في انتمائهم الوطني، وفي قدرتهم على إعادة بناء الوحدة المتصدعة بين أبناء الوطن الواحد وسعيهم إلى قيام الدولة الواحدة، دولة المساواة في المواطنة. وعانوا كغيرهم من تراجع فكري الدولة والمواطنة. وتضرروا من إعاقة تحققهما، أكان ذلك بالاستتثار أم بالتسلط أم بغلبة منطق القوة على منطق الحق، أم بالتهديد والتخويف وتجديد الأحقاد القديمة أو إنتاج أحقاد جديدة. وشعر الكثيرون منهم، في ظل المشكلات المعيشية المتراكمة وأزمة النظام السياسي والمجتمعي، بازدياد هامشيّتهم وتراجع إمكانية مشاركتهم في صنع مصائرهم، فضلاً عن المصير الوطني.

لكنهم كثيراً ما سلكوا مسالك متعددة في العمل السياسي، ولم ينضوا مرةً في تنظيم سياسي واحد أو اتبعوا زعيماً بعينه. وظهرت في صفوفهم نخب سياسية متنوعة، هذا

تضعنا وثيقة «نختار الحياة» أمام مسؤوليتنا لجهة «مجازفة الوجود» كما يسميها الأب جان كوربون طيب الله ثراه. وهي تستعيد بعضاً مما قالتها نصوص السلف الكنسي الصالح عن «الحضور المسيحي». ولا يخفى على واضعيها التنازع عند مجموع المسيحيين، وداخل كل منهم، بين «هاجس البقاء» و«مجازفة الشهادة»، وهو ما انطبع به الأخذ والرد بين المسيحيين منذ عصر النهضة حتى يومنا.

وفيما تنتقد الوثيقة الغلو في توكيد الهوية، تحاذر الانطلاق من وعي المسيحيين لذواتهم بوصفهم «ضحايا». فهي تدعوهم أن يتحولوا عن موقع «الضحية» إلى موقع «الفاعل». غير أن هذا التحول متعذر من دون التشديد على المشاركة السياسية، وعلى الديمقراطية بوصفها نظام حكم، وحياء عامة قائمة على الشراكة في عدد من القيم.

ولعل الغلو في توكيد الهوية يستدعي، في معارضته، توكيداً لأهمية مشاركة المسيحيين لشعوبهم العربية آلامها وقضاياها، والوعي بوحدة المصائر بين المسيحيين والمسلمين، وقبول التنوع في الخيارات السياسية بدلاً من رص الصفوف والتوحد حول حزب أو «زعامة» أو قيادة.

ولا تغيب عن الوثيقة العلاقة بين خوف المسيحيين وهجرتهم وانكفائهم وتناقص أعدادهم والاضطرابات السياسية وصعود التطرف. لعلها تحتاج إلى قول المزيد في مناقشة العلاقة بين الخوف والتخويف وبين الخوف والعزوف، أي التنازل عن الدور في الحياة العامة والخضوع لأنظمة الاستبداد التي تدفع بالمسيحيين، بغير وسيلة، نحو اللجوء إلى «حمايتهم».

واليوم تأمرنا الواقعية بالاعتراف أننا نفتقر إلى الخيارات التي اعتمدها النخب الدينية والثقافية والسياسية في أثناء

يجنح فيها الخيال والاختلاق إلى القول بوجود «مؤامرة» تعمل على إفراغ العالم العربي من المسيحيين، ذلك بأنها، إلى جانب خفتها، تدفع المنقادين وراءها إلى العزوف واجترار مرارة الخيبة.

إنّ هذه المواقف، وقبلها مساهمات المسيحيين في حركة النهضة العربية أوائل القرن الماضي، لم تفقد معناها، بل تستحقّ أن تستعاد وتتجدّد في زمن التغيير العربيّ غير المتوقع والذي لمّا تُعرف مآلاته. فلا يقنع المسيحيون، أو بالأحرى يوقعون، في أقلّوية معطّلة لدورهم في الإسهام بهذا التغيير. ولا يُحسبون، أو يحسبون أنفسهم، كتلة متجانسة ومتراضة في وجه كتلة واحدة ومتماسكة. فالمسيحيون مواطنون متنوعون، وليسوا جمهوراً يسير وراء زعيم أو قائد. والمسلمون متعدّدو الاتجاهات وليسوا في معظمهم إسلاميين. والإسلاميون منهم ليسوا أصحاب موقف واحد، ولا يمكن وصفهم جملةً بالتشدّد من دون التمييز بين من يرفض العنف، عنف القتل والخطف والتكفير، ومن يتوسّله.

### الموقف الأخلاقي

والتمييز هذا أحد عناصر الوقاية من الجنوح المستعجل إلى جرّ المسيحيين صوب التوجّس حيال نوايا الأكثرية الدينية أو العداء لها. غير أنّ عنصر الوقاية الأول من هذا الجنوح المدّمر يبقى الموقف الأخلاقي. ويعني هذا الموقف ألا يجد المسيحيون أنفسهم في غربة عن التوق إلى الحرّية، ومتساهلين مع العنف، عنف الاستبداد وعنّف الإرهاب، عنف التخوين والتخويف، وعنّف الإلغاء والإقصاء، وساكتين عن الإساءة إلى كرامة الشخص الإنساني، أيّاً كان انتماءه. بالطبع، لا يجيب الموقف الأخلاقي عن كلّ التساؤلات القلقة عند المسيحيين. إلاّ أنّه يحفظ أصحابه من الوقوع فريسة الإرعاب المسيّس، الذي يضعف قدرة المسيحيين على المشاركة في صوغ مشروع للمستقبل، ويجازف بتعطيل أدوارهم باسم الدفاع عنهم.

إن لم يميلوا إلى الإحجام عنه. فشاركت فئة منهم في الحياة العامّة مشاركة فاعلة، بمن فيهم الشباب، على الرغم من أنّ فئة أخذت بالانتساع تفيد من فرص التعلّم والترقي المهنيّ والعمل في بلدان قريبة وبعيدة، وبخاصّة عند اضطراب الأوضاع الأمنيّة وازدياد القلق على المستقبل وتآزم الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وأياً كان من أمر الإخفاقات والمعاناة التي عرفها المسيحيون وتراجع أدوارهم، ولا سيّما في السياسة والثقافة، وتعرضهم لضغوط أو مضايقات، فإنّ ثنائيّة الأقلّيّة المنطوية على ذاتها والأغليبيّة الطاغية لم تغلق عليهم، ولم تطبع مواقف مجموع المسلمين حيالهم، ذلك بأنّ مشكلات المسيحيين كانت، في معظمها، تعبيراً عن مشكلات المجتمعات العربيّة كلّها، ما يتصلّ منها بالمساواة والمشاركة السياسيّة أو ما يختصّ بالتنمية والنهوض الثقافي. ولم يغيب ذلك عن عدد كبير من الرعاة والنخب الدينيّة والثقافيّة، كما تبيّنه الكتابات والوثائق والنداءات، فضلاً عن ممارسات مؤسّساتهم التربويّة والاجتماعيّة وغيرها من الهيئات التي هي بمثابة أدوات في خدمة الشهادة المسيحيّة أو الحضور المسيحي. وتكاد لا تجد نصّاً مسيحياً مرجعياً في العقود الخمسة الأخيرة يضع ما صار يدعى «هواجس الأقلّيّة» في تناقض مع توجهات الأغليبيّة.

ولم يؤدّ تزايد القلق عند فئات منهم، سواء أفصحوا عنه جهاراً أو كان مدار همس بينهم، إلى انزلاق بعض المسؤولين إلى التخويف، بل جاء الاهتمام به في صورة دعوة إلى مصارحة لا تضع المسلمين والمسيحيين في صفّين متقابلين. ولم يتردّد هؤلاء المسؤولون في سلوك الطريق، الضيق أحياناً، بين التهويل بحراجة أوضاع المسيحيين والاستهانة بها والتأكيد على الصفة العابرة لتلك الأوضاع المتسبّبة بالقلق. وعلى وجه العموم، خلّت لغتهم من الحدة، مجروحةً كانت أم جارحة، وإن لم يضربوا صفحاً عن الأزمات التي «تمتحن وجود المسيحيين وشهادتهم». واجتنبوا التفسيرات التي

## طارق متری

من جانب القيادات والنخب. ويقتضي الحث على تلك المشاركة، حسب منطق الحضور، والمواءمة بين السعي وراء الصالح العام وصالح الجماعة، أي إن خير الجميع هو خير للمسيحيين. ومن شأن التشديد على المشاركة في الحياة العامة لا من باب حقوق المواطنة فحسب، بل انطلاقاً من واجباتها، أن يردم الهوة بين الخصوصيات والمشاركات.

**خامساً:** تقتضي الصدقية، وهي بطبيعة الحال شرط من شروط الحضور المسيحي، تجنب الوقوع في ازدواجية المعايير عند اتخاذ المواقف الأخلاقية، أكان ذلك في الإدانة أم في الدفاع عن حقوق الناس، أفراداً أو جماعات. ولا يبرر التمييز النازل بالمسيحيين تمييزاً مضاداً، سافراً أو مستتراً، فعلياً أو معنوياً. فمن النافل القول إن الالتزام بالأخلاق المسيحية لا تحدّه حدود الجماعة المسيحية.

**سادساً:** لا يفيد الجماعة المسيحية في شيء افتعال رص الصفوف وتوحيد الزعامة والإصرار عليها. فالتنوع سمة طبيعية من سمات الحياة السياسية والثقافية. والتكتل وراء قائد ملهم أو قوي يعرض مستقبل الجماعة للخطر، ويحملها تبعات اختيارات وأخطاء ليست كلها مسؤولة عنها.

**سابعاً:** لا يعفي الاعتراف بالتنوع، وهو حقيقة لا مفر منها، من ضرورة التشاور الذي يحول دون التناوب باسم الاختلاف. أكثر من ذلك، إن الحوار والتلاقي يجعلان التنوع مصدراً للاغتناء المتبادل، ما يتيح استجماع قدرات الجميع واستنهاضها في عدد من مجالات الخدمة العامة.

لا أحسب أن هذه الملاحظات بعيدة عن روح الوثيقة. أكثر من ذلك، إنها تقترب من نصّها في غير مسألة. صحيح أنها بعيدة من السياسة كما يمارسها الكثيرون عندنا، لكنّها تعيد السياسة إلى معناها الحق، وفي الوقت ذاته، تناقش أبعادها الأخلاقية وتقوم بنقدها انطلاقاً من قيم الإنجيل، أكانت ظاهرة أم مضمرة.

يفترض منطق الحضور المسيحي قدرةً على المخاطبة، مخاطبة في العمق لقلب الشعب الذي ينتمي إليه المسيحيون. ويبدأ ذلك من المشاركة في آلامه مشاركةً كاملة، أي الصبر كما الشجاعة. وتكون الكنيسة «لا كنيسة ردود الفعل والخصوصيات التي تحافظ عليها في جو لا يهدف إلا إلى البقاء، بل كنيسة منتشرة كالمح، تبحث عن هويتها في رسالتها» (البطريك إغناطيوس الرابع، باريس ١٩٨٤).

## ملاحظات لا بدّ منها

وتستدعي هذه المخاطبة، فضلاً عن المشاركة، مجموعة ملاحظات هي، في الأغلب، بديهية. غير أن بديهيّتها لا تعفيها من تكرارها في ظروف الاضطراب والتشويش الحاضرة.

**أولاً:** إن الخوف، ومعه التخويف، وإن كان أمراً طبيعياً في ظل الاضطرابات، إلا أنه إذا صار معياراً أولاً للحكم على الأوضاع والاحتمالات، أو استثمر في السياسة القصيرة النظر، يستعجل تحقيق ما نخافه، ويلهينا عن دعوة الانجيل.

**ثانياً:** ليس من تناقض بين ما يسمّى «هواجس الأقلية» وهموم الأغلبية. والنظرة الثنائية التي توحى بالانقسام العامودي الذي لا رجعة فيه، وعلى الرغم مما يوحى للبعض بتأييدها، ليست المفتاح لفهم الواقع. وهي بطبيعة الحال، قاصرة عن توفير الوسائل اللازمة لتغييره، لأنها كثيراً ما تؤدي إلى الانسحاب والهجرة، الفعلية أو الرمزية.

**ثالثاً:** لا يقاس الحضور من منظوري الضعف والقوة. فليس هو مجرد انعكاس لموازين القوى، بل ينقلنا إلى مستوى آخر بالكلية، عنيت به أقدار المنتميين إلى «الأقلية» أن يمارسوا تأثيراً في المجتمع ككله. ولعلّ الثقافة هي المجال الأرحب لهذا التأثير. ولا أقصد هنا الفن والأدب والموسيقى فحسب، بل مجال المعرفة والقيم الثقافية والأخلاقية.

**رابعاً:** يتطلّب الانخراط في الحياة العامة، والإحجام عن الردّ على التهميش بتهميش الذات، عمليةً إراديةً واعيةً